صفحات مطوية عن دور السفير عبد الرحمن البزاز لعامي 1963-1964 في العراق (وثائق عراقية جديدة)

أ.م.د. محمد كريم مهدي المشهداني
م. د. علي محمد كريم
كلية التربية – ابن رشد جامعة بغداد

المقدمة :

عبد الرحمن البزاز داعية اسلامية وطنية اتهم بالعمالة الى بريطانيا من قبل بعض الاحزاب وبخاصة حزب البعث وبعض الشخصيات والتنظيمات السياسية علما ان الباحث كتب عن البزاز وفق الوثائق التي كانت تحت اليد الا ان الوثائق الجديدة تم العثور عليها لاحقا والتي لم يطلع على مضمونها احد من المؤرخين والمفكرين والتي تضمنت نشاطات وفعاليات البزاز على صعيد الحياة السياسية الداخلية في العراق ودوره في مفاوضات النفط مع الشركات الاجنبية، مستعينا بمحاضراته ومذكراته الشخصية وبخاصة كتاب مع الشعب الذي لم ينشر بعد، وقد استطاع الباحث ان يكشف للتاريخ الحقيقة العلمية وان ينصفه في قبره بأنه داعية وطنية أخلصت للعراق والأمة العربية والإسلامية وتعد مواقفه أنموذجا يمثل الوطنية بكل معانيها وما علاقته بالمسؤولين والسفراء الأجانب إلا شعوره بالمسؤولية للوصول إلى الحقيقة الكاملة لأنه يعد بعضها أو غالبيتها بمثل كذبة وقد تدمر دولة بكاملها الامر الذي جعل جميع من خاطبهم وحاورهم يؤمنون بآرائه وفلسفته الفكرية وقد توضح ذلك من خلال المؤتمرات الصحفية واللقاءات المتعددة مع المسؤولين الأجانب وبخاصة البريطانيين والأمريكان وقد قسم البحث إلى فصلين، تناول الأول الحياة السياسية الداخلية وموقفه من التآمر على نظام الرئيس عبد السلام محمد عارف وملابسات المسألة الكردية وما أشيع من احتلال الكرد لأبار النفط والموقف من الدستور والشيوعيين وجاء الفصل الثاني ليخوض في مفاوضات النفط وموقف الحكومة العراقية من المفاوضات مع الشركات الأجنبية وموقف البزاز في توضيح وكشف مماطلات تلك الشركات وانتهى بخاتمة وهوامش البحث.

الفصل الأول

موقف السفير عبد الرحمن البزاز من التطورات السياسية الداخلية في العراق لعامي 1963-1964

المبحث الأول

موقف البزاز من محاولات التآمر على نظام الرئيس عبد السلام محمد عارف

بعد ان تم الإطاحة بنظام حزب البعث من قبل الرئيس عبد السلام محمد عارف، فقد شن حملة واسعة ضد البعثيين يهدف إنهاء دورهم عام 1964، وقد كانت الاتجاهات العامة للنظام تأكيد الطابع العسكري في الحكم ومحاولة القضاء على الأحزاب السياسية خشية من الإطاحة به.

وقد حدثت مجموعة من المتغيرات بسبب التمرد الكردي في شمال العراق ومن بين تلك المتغيرات محاولة التآمر على النظام متهمين الشيوعيين بذلك وكذلك ما حصل من هجوم على السفارة العراقية في لندن، استطاع البزاز أن يوضح حقيقة تلك الادعاءات ومصادرها الأساسية.

فقد نشط السفير عبد الرحمن البزاز في الكشف عن مؤامرة سينفذها الحزب الشيوعي العراقي في 8 او 11/تشرين الأول عام 1963 لقلب نظام الحكم ضد الرئيس عبد السلام محمد عارف ومصدر المعلومات المدعو A.L. Chytil[1] وقد طلب السفير البزاز إجراء التحقيق مع هذا الشخص وفق الكتاب المرقم 646/4/2 في 1963/9/6، ووفق البرقية الجفرية حول الموضوع طالبا تزويد السفارة العراقية في لندن بما يتم التوصل اليه من معلومات وفق الإجراءات التحقيقية القانونية[2].

---

[1] ولد عام 1930 في تشيكوسلوفاكيا ويحمل الجواز البريطاني والذي دخل العراق في 1952/7/16 كجندي طيار مع القوات البريطانية في قاعدة الحبانية، ثم عمل خبيرا في شركة "باتا للجلود" وحصل على الاقامة السنوية وتزوج من العراقية وبيكا يوسف روميا، والتي اكتسبت الجنسية البريطانية في 1956/8/12 وقد منح كيتل سمة خروج التي بموجبها غادر العراق في 1962/4/2، ثم عاد الى القطر وعمل كخبير في شركة صناعة المطاط، ثم غادر العراق في 1962/5/12 وعاد في 1963/4/21 وترك العراق نهائيا في 1963/4/28 عن طريق الخطوط الجوية العراقية ؛ ينظر تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية رقم 896/1/4 في 1963/1/28 ملف وزارة الخارجية رقم (133069/371) .

[2] تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية، وثيقة بعدد 1756 في 1963/9/30.

ونتيجة لتلك الإجراءات التي أشارت إلى وجود مؤامرة تنفذ في 8 او 11/تشرين الأول في الصباح المبكر أو بعد الظهر، حيث تتجمع القطعات المؤيدة للمتآمرين، وبعد إعلان (العلامة) [1] المتفق عليها ويتم التنفيذ باحتلال والسيطرة على المباني الحكومية ومن أهمها محطة الإذاعة والتلفزيون ودائرة البريد المركزي وبريدي العلوية والاعظمية وبالتالي نسف محطات القوة الكهربائية وجسور بغداد وبعض المباني الحيوية يهدف إعاقة أي هجوم حكومي مضاد.

وقد أوضحت الوثيقة ان المشتركين في المؤامرة مجموعة من كبار الضباط ومن بينهم ضابط رشح للسفارة العراقية في لندن، واشتراك (6) من الضباط و (4) من المدنيين المسؤولين في قيادة الحزب الشيوعي العراقي واشترك عدد من الجنود وبعض افراد الحرس القومي ومجموعات مسلحة أخرى واجبها القيام بحركات عسكرية في شمال العراق لشل الجيش وتوزيع وتشتيت قواه[2].

استنتج البزاز ان التحقيق سيفضي إلى معلومات مهمة يقدمها كيتل إلى اللجنة التحقيقية وسيقدم أسماء المتآمرين كاملة بعد ان وجد تجاوبا من أعضاء اللجنة ونتيجة سير التحقيق توضح ان كيتل بدأ يساوم السفارة العراقية بالأموال وفق شروط أعدها لفضح تلك المعلومات، وبعد إجراء مقابلة مع السفير عبد الرحمن البزاز تم التوصل الى استنتاج مفاده ان والدي كيتل قد هاجرا إلى استراليا وفي نيته هو الأخر الالتحاق بهما مما يؤكد رغبته في ترك بريطانيا نهائيا وطمعه في الحصول على مبالغ كبيرة لقاء ما لديه من معلومات وقد كانت تلك المعلومات محط اهتمام الرئيس الأول الركن احمد الحديثي[3] استنتج الباحث وجود مؤامرة تستهدف نظام الرئيس عبد السلام عارف ولكنها لم تكن وفق التخطيط والبرنامج الإعداد الدقيق لنجاحها وان السفير عبد الرحمن البزاز كان نشطا في فعالياته الدبلوماسية وعلاقاته مع الكثير من المسؤولين على الصعيد العربي والدولي وبخاصة مع السفراء والصحفيين للتوصل إلى الحقائق بعيدا عن التهويل والمبالغات والمغالطات بهدف معرفة دقة المعلومات لتقديم تقاريره إلى وزارة الخارجية العراقية.

---

[1] العلامة : الإشارة السرية المتفق عليها وهي تمثل ساعة الصفر للقائمين بعملية التنفيذ.

[2] تقرير السفارة العراقية في لندن، المصدر السابق .

[3] معاون اللجنة التحقيقية في وزارة الخارجية العراقية والذي ادار اللجنة التحقيقية الأمنية في السفارة العراقية مع العميل كيتل A.L. Chytil والذي استطاع كشف الكثير من المعلومات عن هذه المؤامرة .

المبحث الثاني

دور البزاز في كشف الحقائق عن الهجوم على السفارة العراقية في لندن والموقف من الاحزاب

ابرق السفير عبد الرحمن البزاز في 1963/11/25 برقية إلى وزارة الخارجية العراقية حول اقتحام السفارة العراقية من قبل مجموعة من الشباب العراقيين بقيادة هاشم الربيعي[1] الامر الذي دفع البزاز الى عقد مؤتمر صحفي في دار السفارة العراقية[2] يوم الاثنين 25/كانون الاول/1963 وحضره الصحفيين وممثلي الإذاعة والتلفزيون وتحرير جريدة التايمس اللندنية[3] والتلفزيون البريطاني ووكلاء الأنباء المهمة من الدول الأجنبية. وقد نشط البزاز في تلك الفعالية كاشفا ومفندا كل ما أشيع من معلومات دعائية حول الهجوم وطبيعته ومنفذيه وقد أشار السفير في حديثه عن دور الجيش العراقي وملاحقته للجيوب الخارجة عن القانون في شمال العراق مفندا تلك الأكاذيب التي روجت حول احتلال المتمردين الاكراد لأبار النفط في خانقين[4]. فقد أشار موضحا المسؤولية الملقاة على الصحفي العراقي والعربي والأجنبي وبخاصة الصحافة البريطانية مؤكدا على الدور الذي يجب ان تتطلع إليه في نقل الحقائق معتبرا الصحافة مسؤولية وواجبها كبير في خدمة المجتمع والمساهمة في الاستقرار والسلم في العالم عن طريق نقل الأخبار الصحيحة والحقائق الواقعية مشيرا إلى معاناة العراقيين بصورة خاصة والعرب بصورة عامة وموعزا تلك المعاناة إلى بعض الصحف والصحفيين الذين يبتعدون عن تقديم الحقائق، مشبها مسؤولية الصحفي كالقاضي يقول الحقيقة ولا شيء غيرها مما يعني انها يجب أن تقال كاملة، فالعدالة لا تتجزأ وما قول بعضها أو معظمها قد يؤدي إلى خلاف المطلوب وقد يؤثر سلبا على شعب بكاملة، وتحصل متغيرات ونكسات داخل المجتمع

---

(1) هاشم الربيعي : ملحق صحفي سابق في السفارة العراقية في لندن وقد اعد نفسه ناطقا رسميا باسم السفارة العراقية والذي قام باطلاق تصريحات خطيرة ضد رئيس الجمهورية العراقية عبد السلام محمد عارف وضد حكومته، وقد قاد عملية الهجوم على السفارة، ينظر تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية في 1963/1/28 (نفس ملف وزارة الخارجية) .

(2) Middle East Business, 29.Jan,63 ; London Times, 28,Jan,63

(3) جريدة العرب، العدد 189 في 1963/1/19.

(4) المصدر نفسه.

والدولة، متأثرا بأحد قضاة الإنكليز في احد القضايا المشهورة، حيث قال "الحقيقة قد تبلغ كذبة كاملة"[1].

ان الصحفي عليه أن يتقصى الحقائق كاملة وان لا يلتقي بمصدر واحد، بل يتتبع الأخبار من كل المصادر لتكون الحقيقة كاملة، وقد أشار إلى استقالته من وزارة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم عندما كانت مواقفه تتناقض مما يؤمن به، وقد كلفه ذلك دخوله السجون وتحمل التعذيب بسبب قول الحقيقة[2] وقد تتطرق البزاز إلى الاحتجاج الذي قدمه كعميد لكلية الحقوق وزملائه عام 1956 إلى الحكومة العراقية في العهد الملكي بسبب مواقفها من أحداث العدوان الثلاثي على مصر[3] الأمر الذي دفع بالسلطات إلى اعتقاله وتقديمه للمحاكمة كشيوعي حتى حكم عليه بالإقامة الجبرية في مدينة بنجوين في شمال العراق، مما يعني ان الصحافة مسؤولية كبيرة ركيزتها الأساسية قول الحق مهما كلف من ثمن[4].

أراد البزاز أن ينبه بشكل مباشر إلى المغالطات في نقل الحقائق من أخبار، مشيرا إلى ما حصل في السفارة العراقية في لندن فاضحا أكاذيب ومبالغات بعض الصحف وخاصة البريطانية في تحديد أعداد المهاجمين على السفارة، فمنهم من أشار إلى مائة وخمسون والبعض الأخر بمائتين شخص والأخر تجاوز تعداده الثلاثمائة مستنتجا أن الصحفي إذا ما تقصى الحقائق لما وقع بهذه المغالطات بين صحيفة وأخرى موضحا أن المهاجمين هم هاشم الربيعي وبمعيته أربع موظفين من السفارة من بين (70) موظفا ومستخدما[5].

---

(1) تقرير السفارة العراقية في لندن، في 1963/1/28 (المصدر السابق) .

(2) عبد الرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب، دار العلم، بيروت، 1960، ص56 .

(3) نشط البزاز كونه عميدا لكلية الحقوق فقام بالاتصال بأساتذة الكليات لحثهم على اتخاذ موقف موحد لاستنكار العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 والطلب من الحكومة العراقية إعلان موقفها صراحة في التنديد بهذا العدوان واتصل بطلبة كلية الحقوق وشجعهم على الإضراب والتظاهر الأمر الذي دفع الجميع الى تقديم عريضة الى صاحب جلالة الملك أكدوا فيها استنكارهم للعدوان وضرورة اتخاذ موقف واضح وصريح منه؛عبد الرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب، المصدر نفسه، ص57 ؛ خليل كنه، العراق أمسه وغده، ط1، بيروت، 1966، ص222.

(4) المصدر نفسه .

(5) جريدة الجمهورية، العدد 60 في 1963/2/16 ؛ The Daily star, 31,Jan,63 .

وتساءل ممثل الكارديان عن الأسباب التي أدت بالطلبة إلى اقتحام السفارة العراقية في لندن الأمر الذي دفع بالبزاز أن يشير إلى بريطانيا حيث يوجد أكثر من (2300) طالب عراقي منقسمون على أنفسهم إلى ثلاث أو أربع مجموعات، فمنهم الشيوعي واليساري ومنهم المؤمن بالقومية العربية والبعض منتميا إلى حزب البعث والقسم الأخر يمثل المستقلين من الذين لا يملكون رأيا سياسيا واضحا، مؤكدا في لقائه أن العدد لا يتجاوز ثلاثة وأربعين طالبا على وجه التحديد، وقد قام احد الموظفين بتعدادهم وان حوالي العشرة أو أكثر التحقوا بهم[1] وهم في حالة قلقة حسب ما روته بعض الصحف، وقد انصف جريدة التايمس لقولها الحقيقة لما وقع من ضحايا الذين كانوا بالعشرات وليس بالمئات .

شدد البزاز على الفينثال تايمس لما نشرته من مبالغات وأكاذيب بأعداد المهاجمين من الطلبة حيث أعددتهم بأكثر من ثلثمائة طالب داعيا مسؤولي الصحيفة تصحيح أخطائهم والرد على الموضوع تحت عنوان "Pressing on" معاتبا تلك الصحيفة حيث بامكانهم الاتصال تلفونيا مع السفارة للإطلاع على الحقيقة الأمر الذي دفع مسؤولي الصحيفة ان يقدموا الاعتذار على ما نشر، ومع ذلك فان اعتذارها كان مشوها للواقع من خلال وصفها لما كتبه البزاز تحت عنوان "un Diplomatic" .

وتطرق البزاز في تقريره الشهري إلى الصحفيين، عن الواقع في العراق في عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف مؤكدا انه مستقر وهادئ، معترفا حصول بعض المتغيرات ويعد ذلك أمراً طبيعيا يحصل ي معظم دول العالم، واعد ما كتبته صحيفة الديلي تلغراف حول تعرض آبار النفط لغزو الملا مصطفى البارزاني وهروب القطعات العسكرية العراقية من خانقين مجافيا للحقيقة، فاضحا تلك الادعاءات من خلال الاتصال المباشر مع السيدين وزيري الخارجية والدفاع اللذين أكدا أن الحركات العسكرية التي يقوم بها الجيش العراقي[2] حققت الأهداف المطلوبة ضد المتمردين وان أتباع الملا مصطفى البارزاني يسلمون أنفسهم بإعداد كبيرة وان الدولة جُل اهتمامها ينصب على تنفيذ الإصلاحات العمرانية والإدارية في شمال العراق، وقد اعد الأخبار المتعلقة بغزو آبار

[1] تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية رقم 1/2/2 في 1964/1/2.

[2] المصدر نفسه .

النفط مدسوسة[1] وكاذبة والوضع مستقر والناس يمارسون أعمالهم ومما يؤكد ذلك شركة النفط ذاتها وقد تساءل مندوب الديلي هيرالد[2] عن الوضع الحقيقي لحزب البعث والأحزاب التي تعمل في الساحة العراقية، فقد أوضح السفير أن رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف والسيد رئيس الوزراء ووزير الإرشاد أكدوا له عدم وجود أحزاب سياسية في العراق ولم يسبق لحزب البعث وغيره من الأحزاب أن منحوا أجازة للعمل بصورة قانونية منذ ثورة شباط 1963 موضحا ان حزب البعث أسهم بالحكم فعليا ولكن لم يعترف به قانونا، وهنا لابد من الإشارة يؤكدها الباحث ان حزب البعث اشترك في ثورة 1963 فعليا وقد شكلت القيادة القطرية وأسهمت إسهاما فعليا في الأعداد للثورة وتنفيذها ووضع برنامجها السياسي وهذا مؤكد في الوثائق المنشورة وغير المنشورة[3].

وعن الأحزاب السياسية الأخرى أكد التقرير الشهري للسفير العراقي ان الحكم الملكي السابق لم يعترف بتلك الأحزاب السياسية لزمن طويل وعند مجيء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم أجاز بعضها وبخاصة الأحزاب اليسارية كالحزب الشيوعي العراقي والحزب العراقي الديمقراطي والحزب الكردي وغيرها من المنظمات اليسارية ولكنه وضع من التعقيدات والتغيرات ما جعل تلك الأحزاب بحكم الملغاة[4] وعند قيام ثورة شباط 1963 فان النظام الجديد لم يعترف رسميا بها مؤكدا ان الحكومة الجديدة تمثل الاتجاه الصحيح نحو القومية العربية[5].

وعن العلاقة مع مصر فقد تطرق البزاز بوضوح باعتباره احد المشاركين في المفاوضات، مؤكدا ان المسؤولين في مصر لم تكن لديهم القناعة والثقة بالمسؤولين في حزب البعث الأمر الذي جعل المفاوضين العراقيين غير راغبين في التوصل إلى اتفاق، إلا أن الضغط الشعبي هو العامل الأساسي في الدخول بهذه المفاوضات والتوصل إلى

---

(1) . The Daily Herald, 30.Jan.63.

(2) المصدر نفسه .

(3) نشر هذا المقال بعد خروج البزاز من السجن وهو مصاب بالقلب والجلطة الدماغية في مجلة الأحد البيروتية، عدد 960 في 1971/1/4 .

(4) التقرير الشهري للسفارة العراقية في لندن رقم 1/2/2 في 1964/1/2،(المصدر السابق).

(5) حسن لطيف الزبيدي، الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، موسوعة الأحزاب العراقية، المؤسسة العامة للمطبوعات، بلا تاريخ، ص98.

اتفاق مع كل من مصر وسوريا والدول العربية المتحررة وهو الذي يؤيده رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف وحكومته[1].

وعن قبول البزاز العمل كسفير في حكومة يقودها حزب البعث فقد أوضح لصحيفة الديلي هيرالد ان منصب السفير في لندن والقاهرة طبيعي جدا لأنه يمثل رئيس الجمهورية ولا يمثل الحكومة والمُوقِع على أوراق اعتماده هو الرئيس عبد السلام محمد عارف وانه ليس ضد حزب البعث بل ضد سلوك بعض المسؤولين في الحزب[2] معززا قوله بأنه كان رئيسا لنادي البعث[3].

---

[1] تقرير السفارة العراقية في لندن رقم 1/2/2 في 1964/1/2، المصدر السابق .

[2] مجلة الأحد البيروتية، مصدر سابق .

[3] هو ناد ثقافي قومي مستقل، مارس نشاطة علنا سنة 1950 ويعد امتداد للمنظمات القومية التي ظهرت في الثلاثينيات وبخاصة جمعية الجوال العربي وقد تأثر بأفكار الجمعية القومية وكان للبزاز دورا فاعلا منذ مرحلة التأسيس عندما قدم طلبا إلى وزارة الداخلية للموافقة على تأسيس ناد ثقافي باسم نادي "البعث العربي" وقد وافقت وزارة الداخلية على الطلب وكانت الهيئة المؤسسة تضم كل من (علي الصافي، د. عبد الحميد الهلالي، عبد الغني الدلي، حسن الدجيلي، عبد الكريم كنة، فخري صالح زكي، وسلمان الصفوان، وكان البزاز رئيسا للنادي)، لمزيد من المعلومات ينظر د. جعفر عباس حميدي، من وثائق النوادي القومية في العراق – منشورات دار الحاكمة، بغداد، 1980، ص91 ؛ د.ك.و، ملف نادي البعث العربي رقم (71)، كتاب مديرية شرطة بغداد، حول تأسيس نادي البعث، الشعبة الخاصة، س/3600 في 1949/10/2 ؛ حسن لطيف الزبيدي، الأحزاب والجمعيات، مصدر سابق، ص144.

المبحث الثالث

النشاط الدعائي للاكراد وموقف البزاز من القضية الكردية

سارع الرئيس عبد السلام محمد عارف بعد انقلاب 18/تشرين الثاني/1963 والإطاحة بنظام حزب البعث إلى سحب القوات السورية من شمال العراق وفتح قنوات الاتصال مع القيادة الكردية منذ كانون الأول 1963 وقد انتهت المفاوضات باتفاق 10/شباط/1964[1] إلا أن الخلاف الذي بلغ أشده بين أطراف داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحديدا مع ابراهيم احمد والملا مصطفى البارزاني، حيث أعلن الأول ان الاتفاق تم دون معرفة المكتب السياسي للحزب ومع تفجر الموقف بين الطرفين[2] رفضت الحكومة مطالب البارزاني في الحكم الذاتي وطالبته بمذكرات رسمية عن طريق وزير الداخلية بحل قوات البيشمركة كما تضمن الاتفاق على عودتهم إلى محلات سكناهم، وبرفض الملا مصطفى البارزاني ذلك، أدى إلى ظهور جولة جديدة من القتال تمكنت الحكومة من إزاحة أنصار البارزاني من معاقلهم الحصينة في الجبال وحاولت الصحف الأجنبية تغيير شيء من الحقيقة إلا أن السفير العراقي عبد الرحمن البزاز أوضح مغالطات وحقيقة تلك الادعاءات في وثائقه ومؤتمراته الصحفية.

فقد ظهرت حملة صحفية مركزة ومدبرة بهدف جلب انتباه الرأي العام حول قضية الاكراد في العراق أو ما يسمى "الثورة الكردية" فقد نشرت عدد من المقالات لمراسلين يزعمون أنهم دخلوا المنطقة الكردية واطلعوا على أوضاع وقوة الثوار الكرد مؤكدين تلك التنظيمات استطاعت أن تشكل شبه حكومة عسكرية، تعتني بالخدمات الاجتماعية في الصحة والتربية والتعليم وتعبيد الطرق وإنشاء المنظمات والمكاتب المهنية والاهتمام بالمناطق السياحية ولديها القدرة على ان تتطور وتشكل كيانا سياسيا قائما بحد ذاته

---

[1] صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946-2001، مطبعة البلاغ، بيروت، 2001، ص123-124.

[2] تم الاتفاق بين الحكومة العراقية والاكراد في 10/شباط/1964 قد نص على إيقاف أطلاق النار وإقرار الحكومة بالحقوق القومية للشعب الكردي وتثبيتها في الدستور المؤقت وإيجاد جو من الثقة بإزالة حالة التوتر إلا أن الاتفاق لم يصمد طويلا بسب عدم تنفيذ الكرد وعودهم في أطلاق سراح الموقوفين وإعادة الاكراد الى أراضيهم وتسريح الفرسان مما أدى إلى مهاجمة القوات المسلحة الحكومية القرى الكردية المواجهة للحكومة ؛ انظر جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958-1968/ ج8، 1964-1966، ط1، 2004، ص69 .

ويتعاملون مع أسرى الجيش العراقي بكل تقدير واحترام ولديهم عدد كبير من الاسرى، مما يعني أنهم يمتلكون القوة القادرة على مواجهة الحكومة العراقية والحصول على الاستقلال[1] .

وقد قدم البزاز وثيقة كاملة مع قصاصات المراسلين لوزارة الخارجية العراقية مؤكدا بطلان حقيقة تلك الادعاءات والتناقضات والاشاعات وقد أشار البزاز سواء في تقاريره الشهرية أو محاضراته الأسبوعية أو النشرات الإخبارية موضحا انه طالب الحكومة العراقية بتزويد السفارة العراقية في لندن بكافة المعلومات الممكنة حول وضع الاكراد في تلك الفترة وتزويده بالخرائط الخاصة بتلك المناطق للإطلاع على دقة المعلومات حول الجيوب المتمردة ضد الحكومة العراقية كاشفا تعاون الدولة مع الشعب الكردي يهدف حل القضية الكردية بشكل عادل يضمن حقوقهم سلميا[2] .

وما كتب في الصحافة البريطانية عن نشاط الاكراد ما هو إلا إشاعات وادعاءات مبالغ بها والتي وجدت أذانا صاغية في بريطانيا، فقد تعمدت الصحافة البريطانية[3] ينشر تلك الاخبار بهدف صرف النظر عن كل المكاسب التي حصل عليها الشعب العراقي وبخاصة حالة الاستقرار التي فرضها الجيش العراقي بتصفية المتمردين في شمال الوطن من جهة، وصرف النظر عن المكاسب التي حققتها الأمة العربية بعودة الوفاق بين بغداد والقاهرة من جهة ثانية، وتوضح ذلك عندما كانت العلاقة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، متوترة، وكان حزب البعث مسيطرا في كل من العراق وسوريا وكانت الصحافة البريطانية تحاول ان تظهر بمظهر المؤيد لسياسة العراق ضد الاكراد مما شجعه على ذلك اللقاء القائم بين بغداد والقاهرة كاشفا النية المبيتة لبريطانيا والتي تجسدت في إيجاد محور يعاكس قواه القومية ويتمثل بالتيار الكردي المتمرد[4].

---

[1] تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية، عدد 1/4/2 في 1964/1/2 (رقم ملف وزارة الخارجية نفسه) .

[2] تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم 688/4/2 في 1964/1/10 (ملف وزارة الخارجية نفسه) .

[3] تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية رقم 72/4/2 في 1964/1/18 .

[4] ينظر تقرير السفارة العراقية في لندن بعدد 1/4/2، المصدر السابق ؛ ينظر كتاب رئاسة أركان الجيش العراقية إلى الاستخبارات العسكرية رقم ش/114/100 في 1964/1/6 (استند البزاز على التقرير للحصول على معلومات دقيقة على الوضع في شمال العراق والحركات العسكرية ودورها في انهاء التمرد الكردي)؛ صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، المصدر السابق، ص124 .

قام البزاز ليقدم البراهين بأجراء اللقاءات والحوارات مع بعض الشخصيات الدبلوماسية فيما يخص الموقف من الاكراد وكشف النية البريطانية النابعة من توجيه خفي من وزارة الخارجية البريطانية الغير راغبة في أي لقاء عربي هدفه الموقف العربي الموحد، ومما يؤكد ذلك تلك الممارسات التعسفية في تنفيذ بعض العقود التي أبرمتها وزارة الدفاع العراقية مع بريطانيا. الأمر الذي دفع بالعراق أن يتحمل كل التوقعات التي قد تحصل، لأن بريطانيا يهمها مصلحتها القومية، لذلك فانها تحاول ان تدعم الاكراد بأي شكل من الإشكال لتشكل قوة تقف بوجه الحكومة العراقية لكي يبقى العراق دولة خاضعة إلى الاستعمار البريطاني سياسيا واقتصاديا وثقافيا[1] .

المبحث الرابع

موقف البزاز من الدستور والنشاط الشيوعي في العراق

نشط البزاز بفعالية دبلوماسية عندما عقد اجتماعا ثنائيا مع محطة الإذاعة البريطانية حول الدستور العراقي مشيرا إلى أن السيد رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف أصدر مرسوما بتعيين لجنة لكتابة الدستور مما يعني ان موقف الدولة يزداد صلابة نحو تعزيز الأمن والاستقرار وفق الظروف التي يعيشها العراق وحينها سيكون للبلد برلمانا وطنيا حقيقيا يمثل أرادة الشعب[2] .

وتسائل ممثل الإذاعة البريطانية عن الأحزاب السياسية وموقف الدولة منها، استطاع البزاز ان يحيطه علما بان الظروف التي يعيشها العراق تتطلب التريث والتفكير ناهيك عن كون العراق مرتبطا بالشرق الأوسط، والديمقراطية لا يمكن ان تفرض بالقوانين بل لابد من الثقافة والتعليم لرفع الوعي الاجتماعي،ولكي يتفهم الشعب معنى الديمقراطية يتطلب ذلك الوقت الكافي، ومن حيث المبدأ فان الرئيس عبد السلام محمد عارف وحكومته تؤمن بروح الديمقراطية ولها طريقها الخاص في التعبير عنها والتي هي جزء من طبيعة الأمة الأصيلة .

اما الموقف من الشيوعيين فقد أشار البزاز في وثائقه وتصريحاته ومحاضراته،إلى تلك الممارسات الإجرامية التي ارتكبت في عهد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وكان جُّل

---

(1) Al Bazzaz. Our political Aim ; Financial Times, 13.Jan.64. ؛ موسى السيد علي، العقيدة الكردية في العراق، من الاستنزاف الى تهديد الجغرافيا السياسية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص86 .

(2) تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجة ، المصدر السابق في 1964/1/18.

مرتكبوها من الشيوعيين وفضح البزاز تلك الجرائم متجسدة بتلك القرارات التي اتخذت ضده[1] مشيرا إلى تلك الصدفة التي أنقذته الأمر الذي أدى إلى تقديم أولئك المجرمين إلى المحاكم التي أدانت تلك الجريمة مما دفعها إلى إصدار عدة قرارات بحقهم والتي تنوعت بين الإعدام والسجن بفترات متفاوتة، إلا أن الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لم ينفذ تلك العقوبات بحقهم، وبمجيء سورة 8 شباط 1963 نفذ حكم الإعدام بمن حكم عليه فعلا بالإعدام أو بالسجن، ومما أثار حملة ضد الحكومة آنذاك الدول الشيوعية وخاصة بلغاريا وجيكوسلوفاكيا وساهم الاتحاد السوفيتي في تلك الحملات بالتشهير ضد العراق مما أدى إلى توتر العلاقات بين تلك الدول والعراق ، إلا أن السوفيت أدركوا أن ما أشيع من أخبار مبالغا فيها ولا أساس لها من الحقيقة بشيء، وأُعَّد ذلك أمرا داخليا مما أدى إلى إعادة العلاقات مع جميع تلك الدول[2].

---

[1] وقف البزاز موقفا مؤيدا من انتفاضة الموصل في 1959/3/8 مما دفعة إلى هذا الموقف إدراكه مدى الانحرافات التي سارت فيها الثورة بعد انفراد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، فقرر امر القاء القبض عليه في 1959/3/11 واعتقل في سجن ابو غريب ثم ـــــ الى معتقل الدبابات في معسكر الرشيد، وهناك تعرض الى التعذيب من قبل بعض الضباط والمدنيين الشيوعيين الذين لا يحملون أي صفة رسمية للدخول الى المعتقل يقودهم القيادي عطشان خيول عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي آنذاك، وأثناء التحقيق تعرض إلى الإهانة والضرب على الرغم كونه لا يزال متهما وقاضيا لمحكمة التمييز ؛ ينظر عبد الرحمن البزاز، مع الشعب، جزء من مذكراته لم تنشر، بلا تاريخ، ص38 ؛ هلال ناجي، حتى لا ننسى فصول من مجزرة الموصل، مطبعة المعارف، بغداد، 1966، ص393 ؛ رشيد البدري، مجزرة الموصل، القاهرة، 1960، ص34 ؛ جريدة الحرية، العدد 1965 ، في 1963/2/22 (فيها نص استقالة البزاز إلى وزير العدل)، نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غد، ط1، 1988، ص405.

[2] المصدر نفسه .

الفصل الثاني

دور البزاز في المفاوضات مع شركات النفط

المبحث الاول

الخلاف بين الحكومة العراقية وشركات النفط وموقف البزاز منها

عقدت في بغداد جولة من المباحثات في 19/ شباط / 1964 وقد مثل الحكومة العراقية عبد العزيز الوتاري وزير النفط والسيد عبد الرحمن البزاز بينما مثل شركة النفط البريطانية المستر ستوكويل، أما شركة سوكوني مويل الأمريكية فقد مثلها المستر موزز وبحضور المستر دالي المدير التنفيذي لشركة نفط العراق وممثل الشرك الفرنسية وقد حضر المباحثات رئيس الوزراء الأسبق طاهر يحيى.

وقد كان المدير التنفيذي لشركة نفط العراق يتطلع إلى التعرف على المسائل المتعلقة بين أعضاء منظمة أوبك والشركة من جهة أخرى[1].

نشط البزاز في هذه الفعالية من المباحثات مؤكدا رغبة الحكومة العراقية في حل خلافاتها مع شركة النفط وخاصة تلك المشاكل التي ورثتها من العهود السابقة[2] وقد تطرق البزاز إلى الشؤون الداخلية العراقية موضحا إنجازاتها في إعادة الحياة الاعتيادية من خلال توفير الأمن والاستقرار والخدمات، والقضاء على حالة الفوضى والقلق وإعادة حكم القانون ليطبق على الجميع ولا أحد فوقه، الأمر الذي يجعل الشركة منتفعة من هذه المتغيرات بعد تشكيها من الاضطرابات التي حصلت داخليا، الأمر الذي انعكس على سلوك العمال في الشركة، ناهيك عن حل مشكلة الأكراد للدخول في تسوية سلمية[3] لترفع عن كاهل الدولة والمواطنين كابوسا مرهقا يستنزف الأموال والأرواح مما ينعكس على الشركة بالإيجاب، وكذلك بناء علاقات متينة مع دول الجوار، وما الاعتراف الصريح بالكويت قانونا وعقد الاتفاقات بتزويدها بالمياه من شط العرب بلا عوض ما هو إلا دليل آخر على سياسة العراق السلمية والودية السائرة نحو الرفاه الاجتماعي والتطور التنموي

---

[1] تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية ، عدد 75/4/2 في 1964/2/20 (ملف وزارة الخارجية نفسه)؛ ينظر عبد الله اسماعيل، مفاوضات العراق النفطية، 1952-1968، لندن، 1989، ص34.

[2] The Daily Star, 31.Feb.64 .

[3] تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية، في 1964/2/20 (المصدر السابق).

وبخاصة في منطقة البصرة وجنوب العراق مما يجعل شركات النفط منتفعة منه بشكل غير مباشر[1] .

وأوضح البزاز للمستر دالي في تقريره الشهري أن حالة الاستقرار في الداخل سيجعل المفاوض العراقي بوضع سليم يمكنه من أبرام الاتفاقيات مع الشركات على قدم المساواة دون الحاجة إلى الأسلوب الاستعراضي الدعائي معززا قوله بالأساليب التي استخدمها الزعيم الركن عبد الكريم قاسم عندما غالى في الدفاع عن مصلحة العراق النفطية دون رغبة صادقة للوصول إلى حل عملي سليم وأعزى إلى الشركة أن تستفيد من هذه الظروف التي يمكن أن تهيئ إلى اتفاق منصف للجميع دون ضغوط وحل نهائي للخلافات مع الحكومة العراقية القائمة، تفهم المستر دالي حديث السفير العراقي مؤكدا رغبة الشركة الصادق بحل المشاكل المعلقة ومؤيدا حديث البزاز فيما يخص استقرار وأمن البلد الذي يخدم مصلحة الشركة، مؤكدا على أن الحكومة القوية، صاحبة القرار الملزم، قادرة على الوفاء بالتزاماتها دون ان تتظاهر بشكل مصطنع لكسب عطف الرأي العام، وقد طالب المدير التنفيذي المستر دالي بمقابلة السيد رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف ورئيس الوزراء ووزير النفط[2] الأمر الذي جعل البزاز يوعده بهذا اللقاء طالما يرغب الطرفان في حل كل ما شأنه المصلحة العامة.

وفي خضم الحديث أشار البزاز بوثيقته إلى القانون رقم (80) [3] لسنة 1961 وقانون شركة النفط العراقية، واحظهر المستر دالي وجهة نظر الشركة في عدم تسليمها النهائي بشرعية القانون من الناحية القانونية الصرفة مما دفع بالسفير العراقي الدخول معه في جدل فقهي موضحا انه ليس من مصلحة الشركة ان تبني نقاشها وتؤسسه على أساس قانوني صرف والحجة في ذلك يكون من حق العراق أن يتساءل عن صحة عقد الامتياز

---

(1) تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية في 1964/2/20، المصدر السابق .

(2). New York, Horald ,20, March, 64

(3) حدد القانون رقم (80) لسنة 1981 تصرف الشركات في الأراضي التي كانت مشمولة بامتيازاتها وقد انتزع القانون من الشركات نحو (90.5%) من الأراضي العراقية ويعد ذلك انتصارا حققه العراق على شركات النفط بعد تأميم قناة السويس وهو من إنجازات ثورة 14 تموز 1958 وكان له تأثير في التطورات السياسية اللاحقة في تاريخ العراق المعاصر، وكان البزاز يفاوض الشركات على أساس ==حقيقة القانون رقم (80) وعلى وفق الوثائق الموجودة ؛ ينظر وزارة النفط ، ملف (231/60) ؛ كامل السامرائي، القوانين الخاصة بالنفط، المكتبة الأهلية، بغداد، 1968، ص397؛ ينظر عبد الله الطرفي، العراق وشركات البترول،مجلة البترول والغاز العربي، بيروت، العدد 1،أيلول 1965، ص9 .

نفسه من حيث الأساس، معززا قوله بأنه من أول شروط صحة العقود، الإرادة المطلقة الحرة لطرفي العقد، ولم تكن تلك الإرادة موجودة يوم اضطر العراق على التسليم بامتياز شركة النفط[1] وخير للشركة أن تواجه الواقع وان تبدأ من الحقيقة التالية "أن الشركة قائمة وان وجودها نافع لاقتصاديات العراق على أن تُسلِم بحق العراق في تشريع ما يراه مناسبا كحق من حقوق السيادة وعلى ذلك فقانون رقم (80) لسنة 1961، حقيقة نهائية ليس للشركة إلا الاعتراف القانوني التام بها"[2] .

نية البزاز محذرا المستر دالي بان الشركة اعترفت واقعيا بحكم القانون وسلمت الاراضي فعلا والوثائق التي لديها، وكان من الطبيعي ان يعقب ذلك تشريع قانون شركة النفط العراقية، مما اضطر المستر دالي ان يرد على السفير العراقي مؤكد انه كان يُؤثر إرجاء تشريع هذا القانون إلى حين إتمام المفاوضات وان الشركة مستاءة من التعجل في تشريعه، الأمر الذي دفع بالبزاز على الإصرار محذرا البريطانيين أن يواجهوا الواقع ويتفاوضوا في إطار من هذين القانونين، موضحا أن المطاطية الموجودة ضمنهما ما يؤمن للشركة الكثير من المتطلبات.

في نهاية الحوار اعترف المدير التنفيذي للشركة بعد الموافقة على السفر إلى بغداد يوم الثلاثاء 25/شباط/1964، طالبا أن تعد الحكومة العراقية وفدها المفاوض وتحدد مطالبها النهائية بوضوح وإتاحة الفرصة له بمقابلة السيد رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف ووزير النفط وان تكون المباحثات مركزة حول المطالب العراقية النهائية في شركة النفط[3] وكانت المفاوضات مليئة بالشك والريبة بعد أن توقفت لمرات عدة.

---

[1] تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية، المصدر السابق ؛ تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارتي النفط والخارجية، العدد 149/19/2 في 1964/3/31 (حول قرار العراق باستغلال مناطق النفط المستوى عليها).

[2] جريدة العرب، العدد 220 في 1964/3/5 ؛ ينظر :

London Times, 30.March.64.

[3] تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية ، المصدر السابق ؛ ينظر :

Financial Times, 8.April.64. ؛ Middle East Business, 9.Dec.64

المبحث الثاني

موقف البزاز من الشركات النفطية واستغلال مناطق النفط المستولى عليها

نشرت صحيفة الفينشال تايمس بعددها الصادر في 1964/3/31 مقالا لمراسلها الخاص في بيروت تحت عنوان "العراق يقرر استغلال مناطق النفط المستولى عليها"[1] .

أثار المقال حفيظة السفير عبد الرحمن البزاز فأورد ملاحظات عدة أكد فيها، ان رجال النفط الرسميين في العراق فقدوا الأمل في إمكان التوصل إلى اتفاق مع شركة نفط العراق والشركتين المساهمتين بشأن الأراضي المستولى عليها والتي كانت من ضمن الامتياز تلك الشركات، وبناءا على التقارير الموثوقة الواردة من بغداد، فان الحكومة العراقية مصممة على أن تقوم شركة النفط الوطنية المؤسسة حديثا باستغلال تلك الأراضي، بغض النظر عن موقف شركة نفط العراق، وفي حالة عدم الحصول على شريك أجنبي، فان شركة النفط ستطلب رأسمال من الكويت وتعمل بمفردها، الأمر الذي دفع السيد عبد العزيز الوتاري وزير النفط العراقي الأسبق ان يعزز حديث البزاز، مؤكدا أن تطوير صناعة النفط العراقية بمساعدة الكويت المالية سيساعد على أنشاء مشاريع جديدة[2] تفتح المجالات الكبيرة لاستثمار راس المال الكويتي، مما يعني للباحث أن ما طرحه البزاز والسيد الوتاري يؤكد أن موقف العراق في تلك الفترة، إذا ما واجه إسنادا شعبيا وعربيا فانه مصمم على الوقوف بوجه استغلال الشركات الاحتكارية النفطية معتمدا على الشركات العراقية والعربية والوقوف بوجه الشركات الاحتكارية الأجنبية وبالتالي استغلال ثروات العراق استغلالا امثل لمصلحة الشعب العراقي والأمة العربية[3].

وقد أكد التقرير أن نتائج تلك المباحثات جعلت الشركات النفطية وبخاصة شركة **(E.N.I)** الايطالية وشركة فلييس للبترول وستيلكر للبترول الأمريكية، أن تبدي اهتمامها بالمشاركة مع شركة النفط الوطنية، وكانت تلك الشركات مشروطة بان تسحب شركة نفط العراق اعترافها بالقانون رقم (80) لسنة 1961 والذي صادر 96.5% من مناطق استغلالها ولم يترك لها سوى حقول النفط المنتجة في ذلك الوقت الأمر الذي دفع بتلك

---

[1] تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية، بعدد 139/19/2 في 1964/3/31 ؛ ينظر : Financial Times, 3.Aprili.64.

[2] تقرير السفارة في لندن (المصدر السابق) ؛ Middle East Business, 9.April.64.

[3] تقرير السفارة العراقية في لندن (المصدر نفسه) .

الشركات إلى عدم الموافقة مقترحين استبداله باتفاقية يتم التوصل إليها بالمفاوضات حول ترك الشركات اختيارها المساحات التي يتفق عليها .

اعد البزاز أن قانون رقم (80) عقابا عادلا لتعنت الشركات خلال ثلاث سنوات عقيمة ومعقدة من المفاوضات وما القانون إلا حجر الأساس في سياسة الحكومة النفطية ولا يمكن إلغاؤه، وحذر البزاز الشركات بإعطاء مدة أربع أشهر قبل أن يكون عليها أن تقرر في أي منطقة ستبدأ العمل[1].معززا كلامه، بأن العراقيين إذا ما أصروا على اتخاذ موقف قوي فأنهم سيتمكنون برأس مال صغير نسبيا حفر وإنتاج النفط من مناطق ثبت وجود النفط فيها في جنوب العراق والتي انتزعت من حقول الرميلة بموجب القانون رقم (80) وقد يكون من الصعب إيجاد أسواق لهذا النفط ولكن بعض الأقطار المتطورة في أفريقيا وآسيا ستبدي اهتمامها إذا ما كانت الشروط ملائمة، وقد أكد البزاز انه في حالة فشل المفاوضات حول العوائد وموقف بغداد الذي لا يمكن أن تتراجع الحكومة العراقية عنه، فان ذلك سيكون مأزقا خطراً لشركات النفط والحكومة المعنية وقد يؤدي إلى موقف خطير لصناعة النفط في العالم[2] .

وقبل أن يقدم التقرير أعلاه إلى وزارة الخارجية حاول بعض المسؤولين أن يبرروا فشلهم في استثمار الأراضي المستولى عليها من الشركات بحجج شتى منها عدم تقديم الشركات الأجنبية بعروض للحصول على امتيازات هذه الأراضي بسبب تهديد الشركات المالكة أو عدم اعتراف الشركات بالقانون رقم (80) ومن ابرز الدول التي تقدمت بعروضها لاحقا الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والسويسرية والهنكارية وشركات أخرى.

وقد جرت عدة مفاوضات إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الاتفاق[3]، وقد حصلت عدة لقاءات لتجاوز هذه الأزمة، فقد قامت هذه الشركات بالاتصال عن طريق السفارات والملحقيات العراقية في الخارج، فقد قام المستر جون مكوم عن طريق الملحق العسكري العراقي في الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه كتابا إلى الحكومة العراقية مع رسالة

---

[1] حديث البزاز بجريدة التايمس والفينيثال تايمز في 1964/4/25 (عن مفاوضات النفط).

[2] تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارتي الخارجية النفط رقم 127/19/3 في 1964/4/15 ؛ ينظر تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم 137/4/4 في 1964/4/28.

[3] انظر ملف وزارة النفط 12/62 وملف شركة النفط الوطنية 13/66.

موجهة إلى الرئيس عبد السلام محمد عارف أكد فيها[1] ان أصحاب الملايين لديهم القدرة والإمكانات في مجال استثمار النفط في هذه الأراضي وفي 1964/11/23 تقدمت شركة ستلكلير الأمريكية عروضها إلى شركة النفط الوطنية لاستثمار بعض مناطق العراق فيما يخص فقرات الأسعار والإدارة والمساهمين في الشركة والأموال التي تدفع في مراحل التحري والتنقيب في العراق[2] وحضر محضر العرض رئيس مجلس إدارة الشركة المستر تكاسيان والمستر مور ممثلي الشركة. أما ممثل الشركة الألمانية مارتين اندرسون فقد رغب الدخول بصفة متعهد لحساب شركة النفط الوطنية في 20/آذار/1964 إضافة إلى شركات أخرى للتوزيع والتصفية[3] .

وفي 6/نيسان/1964 نشط البزاز في أجراء مفاوضات مع ممثل الشركة الأمريكية **contintai Oil Company** بحضور أعضاء مجلس إدارة شركة النفط الوطنية كل من صالح كبة وغانم العقيلي وعبد الوهاب السياب وعن الشركة المستر مكول **Macok** والمستر رينمان **Renman** في الشرق الاوسط[4] وكانت نتيجة المفاوضات التحفظ من قبل الجانب الأمريكي حول مناطق الاستثمار.

تقدمت شركة فريزيا الالمانية بعروض للتصفية وبيع المنتجات النفطية وقد مثلها مدير عام مصفى فريزيا دولف شيلتك[5] وخالد الشاوي وصالح كبة ممثلي شركة النفط الوطنية وقدمت الشركة إمكاناتها المادية لتلك العروض إلا أن الجانبين لم يتوصلا إلى اتفاق، فقد ادعت الشركات الأجنبية أنها كانت تسيطر على 96.5% من مساحة العراق كله مما يعني أن الشركات الأجنبية تدعي أنها صاحبة الحق في استثمار أراضي العراق وان الحكومة العراقية اغتصبت هذا الحق وفق القانون المذكور[6] .

---

[1] شركة النفط الوطنية، كتاب الملحق العسكري في واشنطن إلى وزارة النفط في 1964/1/1 ؛ John w. Mecom to his Excelency, Mr. Abdul Salam Arif, Dec.16.1964.

[2] شركة النفط الوطنية، عروض شركة سنكليز الامريكية، (الملف السابق) .

[3] شركة النفط الوطنية، عرض شركة مارتين فليبس اندرسن الالمانية في 1964/1/20.

[4] وزارة النفط، محضر اجتماع بين ممثلي شركة فريزيا وشركة النفط الوطنية في 1964/5/31 (ملف 232/82) .

[5] شركة النفط الوطنية، موجز المباحثات المبدئية مع شركة كونتنتال الأمريكية في 1964/4/16 (ملف 232/82) حول عروض الشركات الأجنبية .

[6] وزارة النفط، (ملف 232/60 دراسات حول النفط) .

دافع البزاز في المفاوضات بعد ان عين رئيساً لمجلس محافظي أوبك، عن شرعية القانون مستنتجاً عدم رغبة الشركات بالمفاوضات والوصول إلى اتفاق عاجل لكسب الوقت، فتقدمت بعروض ليس بالإمكان قبولها من قبل الوفد العراقي الأمر الذي دفع بشركة النفط الوطنية الإصرار على مراعاة أحكام قانون تأسيس الشركة إذ أن أية حقوق تمنح للشركاء يجب أن تكون من قبلها باعتبارها صاحبة الامتياز الوحيد[1].

يمكن للباحث أن يستنتج أن الشركات جميعها وبموقف واحد مارست ضغوطا على الحكومة العراقية بهدف جرها إلى المفاوضات من خلال الفصل والتجميد للعمال الأمر الذي أدى إلى وجود عقبة أمام الحكومة العراقية مما دفع بوزارة العمل إلى الطلب من مجلس الوزراء في 14/أيار/1964 التدخل لإنهاء هذه المشكلة فضلا عن استمرار الشركات بالتوقف عن العمل في التحري عن النفط مما انعكس على الاقتصاد الوطني وزيادة البطالة مما يعني مدى التعسف الذي مارسته تلك الشركات لإجهاض أية خطوة نحو التشريع وإفراغ القانون من محتواه، وما أطاله المفاوضات وإتباع أسلوب المماطلة والتسويف والتلاعب بالإنتاج إلا دليل واضح على ذلك ناهيك عن ضعف السلطة السياسية وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية.

المبحث الثالث

دور البزاز في الكشف عن حقيقة المفاوضات النفطية في جنيف

عقدت في جنيف جلسات عدة للمفاوضات مع شركات بترول العراق والكويت وقطر، تلك الشركات التي لم يسبق لها أن تقدمت بعروض إلى الدول ذات العلاقة والتي ترأسها السفير عبد الرحمن البزاز وقد انتهت تلك المفاوضات بالفشل بسبب تعنت الشركات الاحتكارية في عروضها والتي لم تختلف في جوهرها عما سبق أن تقدمت به الشركات الأخرى إلى كل من حكومات إيران والمملكة العربية السعودية وليبيا قبل مؤتمر الرياض ولذلك لم تكن المفاوضات ذات فائدة تذكر، لان الاتجاه واحد وموقف الشركات متصلب بعيدا عن أية مرونة وقد اتضح ذلك من خلال سير المفاوضات الرسمية والأحاديث والمناقشات الخاصة التي جرت أثناء اللقاءات والاحتفالات التي حرص الأعضاء على القيام بها لمعرفة الموقف النهائي.

[1] ملف وزارة النفط، 259/60.

وقد نشط البزاز في هذه المناقشات والحوارات منبهاً وبقوة أن تصلب موقف الشركات كان واضحا من خلال الشروط التي أملتها تلك الشركات والتي كانت بغاية الأهمية والتي تضمنت تعبيرات غامضة مطاطة قابلة للتفسير بإشكال شتى بهدف المماطلة والخاصة بشأن العراق فقد أوضح البزاز أن الشركة لا تعتبر نفسها ملزمة عما قد يتفق عليه الحاضرون ما لم تسوَ الحكومة العراقية خلافاتها مع الشركة، مما يعني للباحث انه إذا لم تسترجع الشركة قسطا أخر من الأرض التي أصبحت من حق الحكومة العراقية فيصبح من حقها المطلق للتنقيب فيها، وقد رفض البزاز هذا الشرط معترفا وبقوة باعتباره شرطا ملزما للحكومة العراقية ومهما تكن الظروف فان الحكومة غير راغبة في الدخول في مثل هذه المفاوضات بشروط مسبقة أي محاولة إقحام العراق والذي يعد باطلا لفكرة التفاوض ذاتها، أي لا سبيل للمفاوضات إلا بإشعار شركات النفط جميعا بان دول منظمة الأوبك عازمة يجد على الحصول على حقوقها كاملة بأي طريقة تيسرت لديها[2].

واستطاع البزاز في حواراته أن يؤكد ان حقوق الدول المفاوضة يجب أن تكون مضمونة وإذا ما فشلت تلك المفاوضات المتبادلة فان الشركات تتحمل المسؤولية كاملة لمحاولتها المماطلة وكسب الوقت فتعمل متعمدة على تبني سياستها على أساس من الاختلافات الوهمية أو المرتقبة بين أعضاء المنظمة، وعلى ذلك فان السياسة المثلى هي إحباط مساعي تلك الشركات في هذا الشأن، مشددا أن الاتفاق التام بين العراق والمملكة العربية السعودية يعد الحل الأمثل لردع هذه الشركات مشيرا إلى أن موقف العراق واضح وصريح من الشركات التي تتصور أن العراق سيبقى معزولا في موقفه مما يلحق به اكبر الأذى، لذلك عليه أن يقنع المملكة العربية السعودية في اتخاذ سياسة موحدة تسير وفق ذات الطريق مع العراق. وأوضح البزاز أن المملكة العربية السعودية تحت أنظار الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية مركزها الدولي[3] وتأثيرها على دول الجوار مما يعني أن اللقاء الثنائي بين العراق والمملكة العربية السعودية سيجعل الكويت سائرة في ذلك الخط وهو الطريق الذي ترتضيه الدول الأخرى معززا قوله إلى ممثل قطر

---

(1) تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية بعدد 127/19/2 في 1964/4/13 (نفس ملف وزارة الخارجية) ؛ ينظر إلى حديث البزاز Al-Bzzaz "Modratin Versus uxtermity world .

(2) تقرير السفارة العراقية إلى وزارة الخارجية (المصدر نفسه) .

(3) المصدر نفسه .

الدكتور حسن كامل وهو الأخر قادر على اتخاذ موقف صلب وإذا ما سارت الدول النفطية الأربع في اتجاه واحد، فان ليبيا لم تتردد في هذه الظروف الدقيقة من تبني ذات النهج والذي سينعكس على إيران، فإذا ما اتفقت الدول العربية الخمس في منظمة أوبك على موقف موحد، سيكون من العسير عليها لأسباب سياسية واقتصادية البقاء بمعزل عن الاتجاه العام خارج إطار المنظمة[1]، وقد أوضح السيد فؤاد روحاني[2] أن إيران مضطرة إلى الانضمام إلى هذا التيار، وأنهم مخطئون فيما إذا تصوروا أن الشاه يستطيع بمفرده في هذه المرحلة أن يغير ميزان القوى[3] مما يعني للباحث ،أن إجماع الدول العربية المنتجة للنفط سيؤثر على المنظومة الدولية وبخاصة شركات النفط الاحتكارية، بالتالي يمكن استمالة إيران وإفهامها بخطر أية سياسة انعزالية قد تحقق لها نفعا آنيا، ولكنه نفع مؤقت، يلحق الضرر في نهاية المطاف بها وسيكون كبيراً[4] لذلك يجب أن تبذل أقصى الجهود لإقناع المملكة العربية السعودية كمحور مؤثر في السياسة الدولية وهنا أكد البزاز وجوب إرسال مبعوث خاص إلى الأمير فيصل مزودا بكتاب توصية من السيد رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف الذي يكنه الأمير فيصل كل الاحترام وهو شيء مؤكد عن مصادر موثوقة ومهمة في لندن وجنيف، يهدف التحدث معه في هذا الشأن .

وبين البزاز في تقريره انه على أتم الاستعداد لتولي هذه المهمة ولديه ما يكفي من التقارير والأرقام والإحصاءات وكل ما هو نافع في إقناع المملكة العربية السعودية للسير مع العراق قدما مشيرا إلى الموقف الايجابي لكل من فنزويلا واندنوسيا في هذه المفاوضات، فقد اعدهما موقفا حسنا حيث هددتا بالانسحاب من المنظمة ان لم تقف موقفا صلبا من الشركات وعلى ذلك فان تهديد الشركات باستغلال نفط اندنوسيا لمحاربة نفط

---

(1) حديث للسيد عبد الرحمن البزاز حول المفاوضات النفطية ووجوب اتخاذ موقف موحد ضد الشركات النفطية.
Al-Bazzaz "New Oil Disussion" London Times, 28.May.64.
ينظر تقرير السفارة العراقية (مصدر سابق) ؛ تقرير السفارة العراقية ي لندن الى وزارة الخارجية والنفط، رقم 137/4/4 في 1964/7/28.

(2) فؤاد روحاني، أول سكرتير عام لمنظمة الأوبك وهو إيراني الجنسية، انتهت مدة توليه منصب الأمين العام (سكرتير) في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام 1963، وقد عين عبد الرحمن البزاز بهذا المنصب مدة سنة واحدة والاستمرار المفاوضات المحافظة عليها وتمشيا مع نص القرار 40/5 فأن المؤتمر مَدَدَ فترة تولي فؤاد روحاني .

(3) Ministry of Finance, 2.July.64 ; Gulf Kuwait Company, 16.July.64

(4) المصدر نفسه .

الشرق الأوسط ممكن معالجته ومعززا حديثة بزيارة وزير النفط العراقي الذي بحث مثل هذا الاحتمال في زيارته الأخيرة لفنزويلا[1].

يمكن الاستنتاج أيضا ان مفاوضات النفط كانت تمر بمرحلة دقيقة وحاسمة وإذا لم تنجح في تحقيق كسب مادي جدي من الشركات فتستهين بمطالب العراق والدول المفاوضة ولا يهمها التهديدات وبالتصريحات التي صدرت من بعض المسؤولين في مؤتمر الرياض أو بعده أو في الصحافة وعلى ذلك فالأمر يقتضي الحزم التام والتمعن الدقيق للمشكلة من جميع وجوهها وتحديد احتمالاتها ومفتاح القضية هو عدم انفراد دولة واحدة بموقفها بل عليها ان تبذل قصارى جهدها لكسب الدول الأخرى مع محاولة الظهور بمظهر المعتدل غير المشترط بطلبات تعجيزية.

[1] تقرير السفارة العراقية الشهري في لندن إلى وزارتي الخارجية والنفط رقم 75/4/2 في 1964/5/25.

الخاتمة

أظهر البحث الأمور الآتية :

1- أن السفير عبد الرحمن البزاز داعية عربية أسلامية مخلص للعراق وأمته العربية والإسلامية. ولم يجد الباحث وثيقة واحدة تثبت ولاءه لأية دولة أجنبية وبخاصة بريطانيا حيث أتهم على أنه عميل للمخابرات البريطانية وقد وثق ذلك في أدبيات حزب البعث وأدبيات الحزب الشيوعي العراقي . وقد أثبتت الوثائق الخاصة بوزارة الخارجية العراقية ووزارة النفط وجميع التقارير ، دفاعه من أجل القضايا العراقية والعربية ، وكان يحترم النظام البريطاني المستند على القانون والنظام.

2- أستطاع أن يفند ما جاءت به الصحف الغربية وبخاصة البريطانية من مغالطات في نشر الوقائع الأمر الذي دفع الكثير منها تقديم الاعتذار ، معداً الصحافة مسؤولية كبيرة في تثبيت الأمن والاستقرار أو زعزعته. فاضحا صحيفة الفينانشل تايمز لعدم قولها الحقيقة.

3- أستطاع البزاز أن يكشف جميع الحقائق حول التأمر على نظام الرئيس عبد السلام محمد عارف ، وما حصل من متغيرات قام بها الكرد وممارسات خرق القانون والهجوم على آبار النفط موضحاً الإشاعات والادعاءات المبالغ فيها مما يعني أنه كان شخصية دبلوماسية يمتلك حساً فكرياً تجاه مسؤولياته ويعد رجل دولة من الطراز الأول.

4- يعد البزاز من ابرز الداعيين إلى حل المشكلة الكردية حلاً عادلاً وسلمياً بعيداً عن العنف منذ قيام ثورة 14 تموز 1958 ، وكان ضد التمرد الكردي في شمال العراق داعياً إلى الحوار والمفاوضات مع القيادة العراقية بعيداً عن أية حالة تؤدي إلى الاقتتال.

5- يستنتج الباحث أن السفير البزاز كشف تدخل الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وجيوكسلوفاكيا بالشؤون الداخلية للعراق. وتأجيج الفتن ضد نظام الرئيس عبد السلام محمد عارف ، متهما تلك الدول بمساندة ودعم الحزب الشيوعي العراقي، الأمر الذي دفعه كشف الحقائق لهذه الدول عن تلك الممارسات اللانسانية مما دفع تلك الدول الاعتراف بحق العراق في استخدام القانون على أرضه الأمر الذي أدى إلى بناء علاقات متينة مع تلك الدول وتطورها.

6- حاولت شركات النفط الأجنبية الالتفاف وإفراغ القانون رقم (80) لعام 1961 من محتواه عن طريق شل شركة النفط الوطنية وتجميدها وقد أستطاع البزاز وفق إدراكه لمسؤولياته أن يكشف جميع تلك المحاولات والنيات المبيتة لها محذراً تلك الشركات ومعداً قرار الحكومة العراقية قراراً لا رجع فيه مما دفع بالشركات إلى الامتثال إلى القانون ومطاليب الحكومة العراقية.

7- استطاع البزاز أن يُكّون أجماعاَ عربياً وإسلاميا ضد الشركات النفطية الأجنبية المتعاونة مع إسرائيل وقد تجسد ذلك الإجماع بقرار المقاطعة الأمر الذي أنعكس سلباً على تلك الشركات بخضوعها إلى حتمية المفاوضات والعدول عن المماطلة والتسويف.

8- أستطاع البزاز أن يكشف في وثائقه أن جميع العروض التي قدمت من قبل الشركات الأجنبية وممثليها لم تحظ على موافقة شركة النفط الوطنية بسبب شروطها التي لا تتناسب والهدف الذي أسست من أجله ولم تتناسب مع توجهاتها ، مما افقد تلك الشركات تعزيز موقفها وضعف إمكاناتها المادية والعينية.

هوامش البحث

1. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية رقم 896/1/4 في 1963/1/28 (ملف وزارة الخارجية رقم 133069/371) .
2. تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية، وثيقة بعدد 1756 في 1963/9/30.
3. تقرير السفارة العراقية في لندن رقم 896/1/4(المصدر السابق) .
4. المصدر نفسه
5. London Times, 28.Jan.63.
   Middle East Business ,29,Jan ,63.
6. جريدة العرب العدد 189 في 1963/1/19.
7. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية في 1963/1/28، المصدر السابق .
8. عبد الرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب ، دار العلم ، بيروت ، 1960 ، ص56.
9. المصدر نفسه، ص57 .
10. خليل كنه، العراق أمسه وغده، ط1، بيروت، 1966 ، ص222 .
11. جريدة الجمهورية، العدد 60 في 1963/2/16.
12. The Daily Star, 31.Jan.63.
13. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية في 1963/1/28، المصدر السابق .
14. The Daily Herald,30,Jan,63.
15. مجلة الأحد البيروتية ، عدد 960، في 1971/1/4.
16. حسن لطيف الزبيدي، الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق موسوعة الأحزاب العراقية، المؤسسة العامة للمطبوعات، بلا تاريخ، ص98 .
17. تقرير السفارة العراقية في لندن رقم 1/2/2/في 1964/1/2، المصدر السابق.
18. مجلة الاحد البيروتية، المصدر سابق.

19. جعفر عباس حميدي، وثائق النوادي القومية في العراق، منشورات دار الحكمة، بغداد، 1980، ص91.
20. د.ك.و، ملف نادي البعث العربي رقم 71 ، كتاب مديرية شرطة بغداد، حول تأسيس نادي البعث، الشعبة الخاصة، س/3600 في 1949/10/2.
21. حسن لطيف الزبيدي، الأحزاب والجمعيات، المصدر سابق، ص142.
22. صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946 –2006، مطبعو البلاغ ، بيروت 2001 ، ص123 –124.
23. جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958–1968،ج1964/8–1966، ط1، 4–22 ،ص69.
24. تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية رقم 1/4/2 في 1964/1/2(رقم ملف وزارة الخارجية نفسه).
25. تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية رقم 688/4/2 في 1964/1/10(نفس الملف).
26. تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية رقم 72/4/2 في 1964/1/18.
27. تقرير السفارة العراقية في لندن ،عدد 1/4/2(المصدر السابق).
28. كتاب لرئاسة أركان الجيش العراقية إلى الاستخبارات العسكرية رقم ش /114/100 في 1964/1/6.
29. صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، المصدر السابق، ص124.
30. Al- Bazzaz, our political Aim.
Financial Times ,13,Jan,64.
31. موسى السيد علي، العقيدة الكردية في العراق، من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي ، 2001، ص86.
32. تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية في 1964/1/18، المصدر السابق.

33. عبد الرحمن البزاز، مع الشعب، جزء من مذكراته التي لم تنشـر ، بـلا تـاريخ، ص38.
34. هلال ناجي، حتى لا ننسى فصول من مجزرة الموصل، مطبعة المعارف بغـداد ، 1966،ص393.
35. رشيد البدري ، مجزرة الموصل ، القاهرة ، 1960، ص34.
36. جريدة الحرية، العدد 1965 ، في 1963/2/22،ص405.
37. نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً ،ط1988،1،ص405.
38. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية عدد 1975/4/2في 1964/2/20 (نفس ملف وزارة الخارجية).
39. عبد الله اسماعيل، مفاوضات العـراق النفطيـة(1952-1968)، لنـدن، 1989، ص34.
40. The Daily Star, 31.Feb.64.
41. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية في 1964/2/20
42. New York Horald, 20.March.64.
43. تقرير السفارة العراقية إلى وزارة الخارجية العراقية فـي 1964/2/20، المصـدر السابق.
44. وزارة النفط، ملف (231/60). (حول مفاوضات النفط التي حضرها البزاز).
45. كامل السامرائي، القوانين الخاصة بالنفط، المكتبة الأهلية، بغداد، 1968، ص397.
46. عبد الله الطرفي، العراق وشركات البترول، مجلة البترول والغاز العربي، بيـروت، العدد 1 ، أيلول 1965، ص9.
47. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية، المصدر السابق.
48. تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارتي الخارجية والنفط، عدد 149/19/2 في 1964/3/31 (حول قرارات العراق باستغلال مناطق النفط المستولى عليها) .
49. جريدة العرب، العدد 220 في 1964/3/5 .
50. London Times, 30.March.64 .
51. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية، المصدر السابق.
52. Middle East Business, 9.Dec.64 .
Financial Times, 8.April.64

53. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارتي الخارجية والنفط رقم 127/19/3 في 1964/4/15.
54. Financial Times, 3.April.64
55. Middle East Business, 9 April.64
56. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارتي الخارجية والنفط رقم 127/19/3 في 1964/4/15 .
57. تقرير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية رقم 137/4/4 في 1964/2/28.
58. وزارة النفط، ملف رقم 12/62 ، ملف شركة النفط الوطنية ، رقم 13/66 .
59. شركة النفط الوطنية، كتاب الملحق العسكري في واشنطن إلى وزارة النفط في 1964/1/1.
60. John W. Mecom to his Excellency Mr Abdul Salam Arif, Dec.16.1964. .
61. شركة النفط الوطنية، عروض شركة سنكلير الامريكية، ملف وزارة النفط (الملف السابق).
62. شركة نفط الوطنية، عروض شركة مارتين فيليبس اندرسن الالمانية في 1964/1/20 (رقم الملف 232/82) .
63. وزارة النفط، ملف 232/82 حول محضر اجتماع بين ممثلي شركة فريزيا وشركة النفط الوطنية في 1964/5/31.
64. شركة النفط الوطنية، موجز المباحثات المبدئية مع شركة كونستال الامريكية في 1964/4/16 ملف (232/60).
65. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية العراقية، عدد 127/19/2 في 1964/4/13(نفس ملف وزارة الخارجية) .
66. Al Bazzaz, New Oil Discussion, London Times, 28.May.64.
67. Al Bazzaz, Moderation Versus Extremity world. Petroleum, 13.April.64.
68. Ministry of Finance,2, July ,64. .
69. تقرير السفارة العراقية في لندن إلى وزارتي الخارجية والنفط رقم 75/4/2 في 1964/5/25.